

لجنة متابعة قضية المعتقلين في سوريا بدأت عملها وتعد اجتماعاً اليوم

كتبت كلوديت سركييس:

بدأت لجنة معالجة قضية اللبنانيين المعتقلين في سوريا عملها عملياً منذ تبليغ اعضائها قبل خمسة ايام القرار الصادر عن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في 20/6/2005. وهي برئاسة النائب العام الاستئنافي في بيروت القاضي جوزف معماري وعضوية قاضي التحقيق العسكري جورج رزق والعميد في قوى الامن الداخلي علي مكي. واطلعت على ما قامت به هيئة تلقي الشكاوى والحالات التي اخذت بها من افادات ذوي المفقودين وبلغت حصيلتها 97 مفقوداً. وتستهل اجتماعاتها اليوم في السرايا الحكومية، وفق ما نص عليه قرار رئيس الحكومة، بأول تعقده مع "سوليد" وممثلين الاهالي والنائب غسان مخيبر.

ويعد أعضاء اللجنة العزم على استيفاء مقومات المهمة المكلفين بها من كل جوانبها توصلاً الى الانتهاء من هذا الملف اللبناني السوري المزمع وطي صفحته خصوصاً انها اللجنة الثالثة التي تشكل في هذا الموضوع بعد لجنة تحقيق رسمية للاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين التي شكلها في 21 كانون الثاني 2000 رئيس الحكومة آنذاك سليم الحص وضمت ضباطاً اوكل اليهم تقديم تقرير خلال ثلاثة اشهر من صدور قرار تكليفهم، ولجنة هيئة تلقي الشكاوى التي شكلت في الخامس من كانون الثاني 2001 برئاسة النائب فؤاد السعد. وهي تمكنت من تكوين ملف من خلال افادات حية من ذوي المفقودين الذين استمعت اليهم واقفل الملف بعد تقرير مفصل عن اسماء هؤلاء المفقودين، واعقب ذلك اعلان سياسي عن عدم وجود معتقلين في سوريا. وقد شكل هذا الاعلان صدمة لدى الاهالي بعد طول عناء ومعاناة والاستماع الى افاداتهم شهوراً لذا جاء رد فعل الاهالي غاضباً اثر تشكيل اللجنة الثالثة بالامس في قضية المعتقلين، فهل تكون الثابتة؟

تختلف طبيعة تشكيل هذه اللجنة عن سابقتها، فعدد المعنيين بها ثلاثة بينهما قاضيان مشهود لهما، وهما موضع ثقة وخبرة قانونية ومهمتهما قانونية صرف وتنتهي في مهلة اقصاها ستة اشهر. وهي، بحسب المهمة المكلفة بها ستجمع كل ما يتوافر لديها من معطيات قد تشكل اضافات الى الاسماء التي توافرت لهيئة تلقي الشكاوى، فضلا عن ان مهمة اللجنة الجديدة تضمنت نقاطاً واضحة لجهة تأمين الاتصال بالسلطات السورية المختصة لتحديد امكنة وجودهم والتهم المنسوبة اليهم او الاحكام القضائية الصادرة في حقهم. وفي هذا السياق من المقرر ان يلتقي افراد اللجنة المسؤولين السوريين في وقت لاحق في ضوء المعطيات التي سيتوصلون اليها من الاهالي ومن الملف الذي انجزته هيئة تلقي الشكاوى. وبما ان مهمة اللجنة قانونية صرف من الطبيعي ان يتناول بحث اللجنة والجانب السوري القوانين المرعية الاجراء في لبنان، والتي تلحظ الصلاحية المكانية بالنسبة الى الموقوفين اللبنانيين خارج بلادهم، فضلا عن اطار الاتفاق القضائي اللبناني السوري الموقع في 27 تشرين الاول 1951.